الثلاثاء 1 جمادى الثانية 1435هـ 1 ابريل 2014م العدد 18030
Tuesday :1 Jumada Althany 1435 -1 April 2014 - Issue No. 18030

الضمان الاجتماعي ... حلم الفقراء!

12

المبالغ زهيدة والوضع الاقتصادي للبلد لا يسمح برفعها

13

رجال الأعمال يطالبون الحكومة بحماية رؤوس الأموال المحلية من شراكات الحماية

كتب / أحمد الطيار

طالب رئيس لجنة رجال الأعمال الشباب بالاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية سابقاً نبيل محمد المزنعي نائب رئيس المجلس اليمني الهندي الحكومة بحماية رؤوس أموال القطاع الخاص اليمني من الشراكات الوهمية المتمثلة فيما يسمى الشراكة بالحماية.

وأضاف في تصريح لـ"الثورة الاقتصادي" أن الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة يجب أن تعتمد على مبدأ مراعة المصلحة العليا للوطن وأن يكون جميع الأطراف في خندق واحد، فالحكومة عليها أن تعي أن التطورات والطفرة الاقتصادية التي تشهدها بلدان العالم المتقدم سببها القطاع الخاص والاستثمارات ومن الطبيعي أن يكون للقطاع الخاص اليمني مزايا محفزة وشراكة حقيقية في صنع القرار الاقتصادي.

ولفت إلى أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني لن يكون لها مردود إيجابي إلا إذا توفرت لها خطط استراتيجية وطنية تؤدي لخلق بيئة ومناخ جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية على رأسها.

منوها بأن نظام الأقاليم يمكنه جلب مزايا اقتصادية للبلد لأن كل إقليم له مميزات إما زراعية أو سياحية أو صناعية أو تجارية أو بحرية، وهذا سيسهم في جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية فيما لو وجدت التسهيلات المشجعة لذلك، فمسألة الأقاليم بشكل عام إيجابية والأكثر إيجابية منها نوعية الإدارة.

ولفت إلى أن من ضمن المشاكل التي تواجه الاستثمار في اليمن هي عدم وجود جهة محددة للتخاطب معها في أمور الاستثمار فمثلا، خلال المنتدى اليمني الهندي الذي عقد في صنعاء منتصف مارس الماضي برزت للسطح إشكالية طرحها رئيس الوفد الهندي عند محاولته الاستثمار في الجانب الصحي حيث كانت الحيرة تكمن لديه في الجهة التي يمكن الاتجاه إليها في بداية الأمر هل هي وزارة الصحة ؟أم محافظة عدن أم هيئة المناطق الحرة؟!

900 مليون طن خامات صناعية مهملة !!

تحقيق / محمد راجح

يمتلك اليمن فرصة واعدة للانضمام لقائمة الدول المنتجة للمعادن الصناعية بكفاءة اقتصادية عالية ، وإحداث نقلة نوعية في العملية الصناعية واستغلال الموارد المعدنية بشكل أمثل. وتفيد معلومات رسمية حصلنا عليها امتلاك اليمن لثروة معدنية هائلة ومتعددة ، من بينها أكثر من 900 مليون طن احتياطي خامات المعادن الصناعية ، بالإضافة إلى احتياطي كبير في المعادن والصخور الإنشائية والاقتصادية الأخرى التي تعد فرصاً واعدة ومغرية للاستثمار وتنويع موارد الدخل. لكن المشكلة لا تزال قائمة في الإهمال الذي يكترث هذه الثروة كثقافة متجذرة في بيئة شاقة ترفض ثرواتها ومواردها وتنتظر من يساعدها.

يعد قطاع التعدين من أهم القطاعات التي يعول عليها في تنويع مصادر الدخل الوطني وتوفير فرص عمل والنهوض بالتنمية الاقتصادية والصناعية ، ويعد اليمن حديث عهد بالصناعة التعدينية سواءً كانت استخراجية أو تحويلية.

وتشير الدراسات التي نفذتها هيئة المساحة الجيولوجية إلى أن قطاع التعدين في اليمن من القطاعات الواعدة بالنظر إلى ما يمتلكه اليمن من تنوع جيولوجي يسمح لتواجد موارد معدنية متنوعة من شأنها الدفع بعجلة التنمية والتخفيف من الفقر والبطالة، وأيضا يمكن أن تمثل الموارد المعدنية أحد أهم الحلول المقترحة لإحداث تنمية مستدامة خلال الفترة القادمة.

وتعتبر الصخور والمعادن أساسا للتنمية الصناعية بما توفره من مواد خام أولية لتلك الصناعات من جهة وتوفير فرص عمل عديدة من جهة أخرى.

جهود

تؤكد الدراسات الجيولوجية المختلفة أن اليمن يمتلك ثروة معدنية واعدة بالخير والعطاء، نتيجة للتنوع الجيولوجي المناسب، حيث بينت المسوحات الجيولوجية انتشار صخور الأساس في عدد من محافظات الجمهورية، وتعتبر من أهم وأكثر التكوينات الصخرية المناسبة لاستضافة العديد من المعادن الفلزية كالذهب ، والنحاس.

وتحتوي صخور الغطاء الرسوبي على معادن ذات أهمية اقتصادية كبيرة مثل الزنك والرصاص والفضة.

أما فيما يتعلق بالصخور البركانية في اليمن، فقد بينت الدراسات الاستكشافية أنها ذات إمكانيات معدنية جيدة، حيث تم اكتشاف عدد من المؤشرات الجيوكيميائية للذهب والزئبق والزرنيخ المرتبطة بالنشاط الحرمائي في الصخور البركانية الثلاثية في المنطقة الغربية من اليمن.

وتؤكد الدراسات الاستكشافية بحسب القائم بأعمال رئيس هيئة المساحة الجيولوجية الدكتور عامر الصبري" أن اليمن يمتلك احتياطيات كبيرة من هذه الخامات تتجاوز 900 مليون طن ، وبعض الخامات تتجاوز التريليون ، وتتميز بمواصفات فنية قياسية تؤهلها لمختلف التطبيقات الصناعية والانشائية والزراعية، وقد أدت الأعمال الاستكشافية كما يقول " التي نفذتها هيئة المساحة الجيولوجية اليمنية بالتعاون مع بعثات أجنبية إلى تحديد العديد من هذه الرواسب ذات المؤشرات الاقتصادية، والتي من أهمها المجنيزيت، والدولوميت، وأيضا الحجر الجيري النقي، والجبس، والزيوليت الطبيعي، وكذا الملح الصخري، وخامات الفلدسبار، والكوارتز، والاسكوريا، بالإضافة إلى البازلت و الجرانيت والرخام.

قدرات

طبقاً لخبراء في المساحة الجيولوجية فإن الوقت قد حان لإبراز قدرات اليمن الاقتصادية واستغلال قطاعاته الواعدة التي لا زالت تعاني الإهمال الشديد مثل قطاع المعادن الصناعية الذي يمكن أن يتركز عليه مستقبل التنمية الاقتصادية في بلادنا.

وعلى الرغم من أن التنمية في قطاع المعادن الصناعية في اليمن لا تزال في مراحلها الأولى فإن معظم أعمال التعدين خلال الفترة الحالية يتركز على استخراج ومعالجة وبيع مواد البناء باستثناء الحجر الجيري الذي يتم استغلاله تجارياً لصناعة الاسمنت ولبعض الاستخدامات الصناعية الأخرى المتنوعة، بينما فقط الملح الصخري هو الذي يتم استغلاله تجارياً في السوق المحلية وللتصدير، أما جميع المعادن الصناعية الأخرى التي يتم إنتاجها حالياً في اليمن هي التي تعدن من خلال المشروعات الصغيرة وبعض أنشطة التعدين الحرفية.

كما أن ما يزيد بحسب الخبير الجيولوجي المهندس اسعد العامري " على 80% من مساحة اليمن تتواجد تحتها صخور رسوبية تكونت في بيئات جيولوجية متنوعة والتي من شأنها أن تؤدي إلى إمكانية تشكيل تجمعات كبيرة وهائلة من الرواسب والمعادن الصناعية.

ويقول أن التجارة الدولية في المعادن الصناعية غير المعالجة لا تشكل إلا جزءاً صغيراً جداً من الاستهلاك العالمي السنوي من المعادن الصناعية باستثناء عدد قليل من المنتجات المعدنية الصناعية مثل الورق والحجر الجيري والطين عالي الجودة الخاص بصناعة الخزف.

ويضيف أن معظم المعادن الصناعية يتم تداولها كمواد كيمائية مثل ملح الطعام والجبس والكربونات أو منتجات شبه مصنعة كالاسمنت والفانااديوم أو منتجات نهائية وهي التي يمكن التركيز عليها واستغلالها والمتمثلة بمنتجات الزجاج والسيراميك والدهانات والأصباغ والحراريات وحجر التغليف المصقول.

مستقبل

يؤكد المهندس العامري أن هناك ضرورة بالنسبة لليمن لتطوير قطاع المعادن الصناعية بالتوازي مع مساعيها التصنيعية بشكل عام.

ويشدد على أن قطاع التعدين يمثل مستقبل التنمية والاقتصاد في اليمن ولابد من إقامة شراكة مجتمعية واسعة و فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص لخدمة قطاع التعدين والنهوض به.

ويتحدث حول إمكانية أن يشكل قطاع تصنيع المعادن الصناعية إضافة تنموية كبيرة باعتباره مشغلاً للعمالة على نطاق واسع لمختلف الفئات على النقيض من استخراج المعادن الفلزية أو غير فلزية.

ويؤكد على ما يمثله اليمن من بيئة خصبة للصخور والرواسب المعدنية ذات الجدوى الاقتصادية، ويشير إلى امتلاك بلادنا ثروة هائلة في مجال المعادن الصناعية التي يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في قيام نهضة صناعية متطورة.

تراجع قيمة واردات الحبوب إلى 366.2 مليار ريال في 2013م

تقرير / أحمد الطيار

شهدت قيمة واردت اليمن من الحبوب تراجعا العام الماضي بمقدار 53 مليارا و433 مليون ريال من 419 مليارا و653 مليون ريال في 2012م إلى 366 مليارا و220 مليون ريال في 2013م.

وبينت الإدارة العامة لإحصاءات التجارة الخارجية بالجهاز المركزي للإحصاء في بيانات أولية تنفرد "الثورة الاقتصادي" بتحليلها أن سلعة القمح تصدرت قيمة واردات الحبوب في 2013م حيث يستحوذ على نسبة 61% من واردات الحبوب فيما يمثل الأرز نسبة 21% والحبوب الآخر كالذرة البيضاء نسبة 9%.

وتوضح البيانات أن اجمالي الكميات المستوردة من القمح بلغت 2مليون و955 الف طن بقيمة تبلغ 225 مليارا و288 مليون ريال ،فيما بلغت قيمة الكميات المستوردة من الارز 77 مليارا و129 مليون ريال ومن الحبوب الأخرى ومنها الذرة البيضاء 32 مليارا و125 مليون ريال.

ويمثل القمح المادة الرئيسية لإنتاج الخبز المخصص للأكل في المنازل والمطاعم إضافة إلى استخدامه في صناعة الكعك والكيك

للأسر أو في المصانع ويعد من أهم السلع المستوردة على الإطلاق حيث أصبح اليمن واحداً من أكثر الدول استيرادا في العالم.

وتعتبر الصنف الاسترالي من القمح من اكبر الاصناف المستوردة للسوق اليمنية وتعد استراليا الشريك التجاري الأول لليمن في واردات القمح حيث يستحوذ هذا الصنف على نسبة 23% من واردات السوق اليمنية للقمح ووصل إلى اليمن منها 688.3 الف طن يليه الصنف الروسي وبلغت الكميات الواصلة منه للسوق اليمنية 589 الف طن ويمثل نسبتة 20% ثم الامريكي ووصل الى اليمن منه 578 الف طن ويمثل نسبة 20% ايضا ثم الفرنسي وصل منه 539 الف طن بنسبة 18% ثم الهندي ونسبته 10% بكميات 300الف طن ثم الالماني ويمثل نسبة 4% بكمية 115 الف طن ثم الكازخستاني والاكراني بنسبة 2%واخيرا التركي ويمثل نسبتة 1%.

وخلال عام 2013م دخلت السوق اليمنية قمحا من دول مثل باكستان ووصل اليمن منها 223.7 الف طن والبارجواي ووصل منها 152.9 الف طن والبرازيل 71 الف طن .

الدخن والذرة

خلال الأعوام 2012-2008م تم استيراد 2 مليون و285 الف طن تمثل الأرجنتين المصدر الأول للسوق اليمنية حيث تستحوذ على 63% وبلغت الكميات الواصلة منها مليونا و432 ألف طن يليها الهند ووصل منها 403 آلاف و611 طنا تمثل نسبة 18% ثم البرازيل ووصل منها 315.5 الف طن ونسبتها 14% وفي المركز الأخير الولايات المتحدة الأمريكية ووصل منها 67.3 الف طن ونسبة 3% وكلا من جنوب أفريقيا وباكستان تمثلان 1% .

الإنتاج المحلي من القمح والذرة والدخن

يمثل انتاج اليمن من القمح والذرة والدخن والدخن أهمية كبيرة للغذاء رغم تواضع الأرقام المبينة لذلك وحسب الإحصاءات الرسمية أنتجت بلادنا في العام 2011م 232.3 الف طن من القمح وفي عام 2012م 250.2 الف طن ومن الذرة 412 ألف طن في 2011م ارتفعت إلى 459 الف طن أما الذرة الشامية فوصل إنتاجها إلى 78.3 الف طن ومن الدخن 87 الف طن ومن الشعير 35 الف طن وبلغ الإجمالي 909.7 الف طن .

أبوغانم لـ (الثورة) :

أنشاء هيئة مستقلة لتنظيم الاتصالات في اليمن سيحتاج عامين

الثورة/أمين الجرموزي

قال وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للشؤون المالية والإدارية عبداللطيف أبوغانم: إن أنشاء هيئة مستقلة لتنظيم الاتصالات سيحتاج إلى عامين عقب إقرار قانون الاتصالات من أجل إصدار لوائح وأنظمة لتنظيم خارطة الاتصالات بين الشركات والتي ستحتاج ايضا إلى تدريب لكوادرها ورسم الخطط والاستراتيجيات التي ستمشي عليها , حيث سيكون دور وزارة الاتصالات إشرافياً ورسم سياسات عامة لا غير .

وأوضح أبوغانم أن الوزارة تعمل على قدم وساق لإنجاز هذا القانون وإخراجه إلى حيز التنفيذ, وقد استفادت الفترة السابقة كثيراً من دراسة قوانين بعض الدول التي لها باع طويل في هذا الجانب للاستفادة منه لرسم قوانين عملية ونافذة تضمن الحقوق للجميع.

وحث الوكيل أبوغانم أعضاء مجلس النواب على سرعة إقرار قانون الاتصالات المطروح على مجلس النواب منذ العام 2009م كونه سيعمل على ردم الفجوة الحاصلة في مجال الاتصالات وإصلاح الخلل والمشاكل المتعلقة بخدمات الاتصالات والتجاوب مع شكاوى المستهلكين والمتضررين منها .